مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة مترجمة

هل تستطيع الولايات المتحدة أن تصبح قوة عظمى بدون هارفارد؟

هوارد دبليو فرينش

ترجمة وتحرير مركز البيدر للدراسات والتخطيط

على مر العقود، برزت جامعة هارفارد في الثقافة الأمريكية لدرجة أنه من السهل الخلط بينها وبين نموذج الجامعة الحديثة. تأسست هارفارد عام 1636، وهي أقدم من الولايات المتحدة نفسها. إضافةً إلى ذلك، نادرًا ما تجد جامعات في العالم تتمتع بمعدل قبول أقل أو بهيئة تدريس أكثر تميزًا. كما أن وقف هارفارد البالغ 53 مليار دولار يفوق الناتج المحلي الإجمالي لنحو 100 دولة.

لكن على الرغم من السمعة الهائلة التي تتمتع بها هذه المؤسسة، ورغم كل الهوس الذي يبديه الرئيس الأميركي دونالد ترامب بإخضاعها، فإن هارفارد التي يظن العالم أنه يعرفها هي انشاء حديث بشكل مدهش.

حتى أواخر القرن التاسع عشر، كانت هارفارد مكانًا للتعليم المُملّ والتلقيني. وحتى منتصف القرن العشرين، كانت معدلات القبول تتجاوز 50%. ورغم أن البيت الأبيض يُهاجم هارفارد بشدة بسبب طلابها الدوليين وتركيزها المُفرط على التنوع، إلا أنها كانت تُهيمن عليها أغلبية من الأنجلوساكسون، وكانت حذرة من المتقدمين اليهود، وكانت شبه مغلقة أمام الأمريكيين الأفارقة طوال معظم تاريخها.

هذه التفاصيل مُستقاة من كتاب «إمبراطوريات الأفكار: بناء الجامعة الحديثة من ألمانيا إلى أمريكا إلى الصين» لويليام سي. كيربي، العميد السابق لكلية الآداب والعلوم بجامعة هارفارد والأستاذ السابق في كلية هارفارد للأعمال. يرتكز كتاب كيربي الشيق على فكرة مفادها أن «دولة غنية باستمرار لا يمكن أن تمتلك، كقاعدة عامة، جامعات فقيرة». وكما يُشير الكتاب، لا شيء يُذكر عن تفوق هارفارد الحالي - أو تفوق النظام الجامعي الرائد عالميًا في الولايات المتحدة - مُسلّم به.

إن تأليف كتاب كيربي قبل حملة ترامب ضد الجامعات يُعزز الشعورَ بعدم الاستقرار في مكانة الولايات المتحدة في عالم التعليم العالي. ومع تصعيد إدارة ترامب

جهودها لفرض سيطرة سياسية غير مسبوقة على جامعة هارفارد، أصبح التساؤل حول قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على ثروتها الوطنية وقوتها مسألةً مُلحة.

كما يوحي عنوانه، يتتبع كتاب كيربي تطور الجامعات اليوم، منذ بدايتها في أوروبا وحتى مستقبلها المتوقع، والذي من المحتمل أن تهيمن عليه الصين في الأمد المتوسط أو حتى القريب.

لقد ابتكرت أوروبا الجامعة كما نعرفها. نشأت مؤسسات تعليمية جديدة أولًا في مدن مثل بولونيا وأكسفورد وسالامانكا وباريس، ثم انتشرت في جميع أنحاء القارة قبل أن تنتشر في بقية العالم. وبالطبع، تعود جذور هذه الجامعات إلى العصور القديمة، وخاصة في اليونان، وشهدت مناطق أخرى من العالم مراكز تعليمية متخصصة، بما في ذلك الهند والصين وبلاد فارس والعالم العربي. قبل سنوات، زرتُ تمبكتو، في مالي حاليًا، حيث ازدهرت جامعة إسلامية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلادي.

مع ذلك، فإن ما يعتبره كيربي الجامعة الحديثة وُلدت في ألمانيا، حيث وضعت جامعة برلين معيارًا منذ أوائل القرن التاسع عشر، لم يُضاهَ عالميًا إلا في أواخر القرن التالي. ما جعل الجامعات الألمانية، وبرلين تحديدًا، مميزة هو نبذها لتقليد قديم في تلبية احتياجات «بروتستوديوم» ، أي «الطلاب المجتهدين». فقد اعتقدوا أن مهمة الجامعة يجب أن تتمثل في رعاية الفرد فكريًا، لا في تعليم ضيق الأفق. وقد تحقق ذلك جزئيًا بجعل الفنون الحرة محورًا للتعليم الجامعي.

تميزت برلين بميزتين جديدتين. إحداهما هي الجمع بين البحث والتدريس، أو اشتراط قيام أعضاء هيئة التدريس ليس فقط بالتدريس، بل أيضًا بتوليد معارف جديدة في مجالاتهم. قبل ذلك، كان معظم الأساتذة يُدرِّسون مناهج دراسية ثابتة نسبيًا، تشترط على الطلاب إتقان ما تعلموه سابقًا.

أما الركيزة الأخرى لنموذج برلين، التي تحظى بأكبر صدى في الولايات المتحدة اليوم، هي الحرية السياسية والاستقلال الأكاديمي. يكتب كيربي: «أصبحت حرية التدريس وحرية التعلم مبدآن مترابطان جوهريًا. كان دور الدولة تجاه الجامعة حماية حريتها، لا عرقلتها».

بفضل هذه الركائز، أصبحت ألمانيا مهدًا لانطلاق البحث العلمي الحديث في بيئة جامعية. قبل نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت ألمانيا مسؤولة عن ثلث جوائز نوبل، نصفها من جامعة برلين وحدها. وكما كتب المؤرخ الفكري الراحل كريستوفر لاش، فإن ألمانيا «لم تكن رمزًا إلا للتقدم». ويكتب كيربي أنه في فترة ما قبل الحرب، «لم تكن هناك مؤسسات مماثلة في الولايات المتحدة، وكان الوصول إلى الجامعات البريطانية مقيدًا بشدة».

بدأ بقية العالم، وخاصة التعليم العالي في الولايات المتحدة، يلاحظ ذلك. ففي جامعة هارفارد تحديدًا، يعود التأثير الألماني القوي إلى أوائل القرن التاسع عشر، عندما أرسلت الجامعة أستاذًا إلى غوتنغن للدراسات العليا قبل توظيفه. وقد أسس هذا نموذجًا بارزًا اتبعه العديد من الباحثين الأمريكيين، بمن فيهم دبليو. بي. دو بوا، الذي أكمل دراساته العليا في ألمانيا قبل عودته إلى هارفارد للحصول على الدكتوراه والتدريس في الولايات المتحدة.

في عهد تشارلز ويليام إليوت، رئيس الجامعة من عام 1869 إلى عام 1909، بدأت هارفارد مسيرة تحولها الجاد. عند تنصيبه، أعلن إليوت عن طموحٍ كبيرٍ لجامعة هارفارد ارتبط بها منذ ذلك الحين، متعهدًا علنًا بتحسين المكانة الأكاديمية للجامعة في جميع التخصصات. وقد نجح إلى حدٍ كبير، جزئيًا من خلال إنشاء كلية الآداب والعلوم، والسماح بإنشاء أقسام أكاديمية، والسماح لطلاب البكالوريوس بدراسة مواد اختيارية -كل ذلك

على غرار النموذج الألماني.

مع صعود التعليم العالي الأمريكي إلى الصدارة العالمية في القرن العشرين، انغمست الجامعات الألمانية بشكل متزايد في مشروع وطني يسعى إلى النفوذ العالمي، وبحلول الحرب العالمية الثانية، خضعت لسيطرة شبه كاملة للدولة النازية. هذا وضعها على مسار تراجع نسبي لم تتعافَ منه تمامًا. في غضون ذلك، استفاد التعليم العالي الأمريكي استفادةً كبيرة من التدمير الذاتي لألمانيا، وخاصةً اضطهاد اليهود. ساهم المثقفون الذين فروا إلى المنفى في تعزيز الحياة الفكرية الأمريكية، من العلوم إلى الفنون.

مع تقدم القرن العشرين، أصبح واضحًا تمامًا مدى الترابط والاعتماد المتبادل بين النظام الجامعي الصاعد في الولايات المتحدة والأمة الأمريكية التي كانت تتعاظم قوتها.

بحسب رواية كيربي، كان جيمس برانت كونانت، رئيس جامعة هارفارد من عام 1933 إلى عام 1953، هو من وضع الجامعة على طريق التحول إلى مؤسسة بحثية عظيمة. وفي حفل تنصيبه، أعلن كونانت: «إذا كان لدينا في كل قسم من أقسام الجامعة أفضل هيئة تدريس ممكنة، فلن يكون لدينا ما يدعو للقلق بشأن المستقبل». وبالفعل، فوفقًا لدراسة حول التصنيفات الأكاديمية لكليات الدراسات العليا، لم تصنف أي قائمة هارفارد في مرتبة أدنى من ثالث أفضل جامعة في البلاد بين عامي 1925 - 1982. وفي معرض بروكسل العالمي عام 1958، عندما استُطلعت آراء زوار الجناح الأمريكي حول المكان الذي يرغبون في إرسال أبنائهم للدراسة فيه، اختار ضعف عددهم هارفارد متفوقًا على ثاني أكثر الخيارات شيوعًا، وهو معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

إلى جانب تعزيز القيادة الفكرية، أشرف كونانت على إصلاحات في المناهج الجامعية، التي فرضت متطلبات التعليم العام، وسعى إلى بناء «فهم مشترك للمجتمع يجمع الطلاب». مع ذلك، ظل التمييز ضد اليهود قائمًا، حتى مع رفع الحصص غير الرسمية

التي كانت تحد من التحاقهم خلال فترة كونانت، وظل التحاق الأمريكيين الأفارقة منخفضًا للغاية، خلال سنوات كونانت، انخرطت هارفارد بشكل فعّال في المجهود الحربي الأمريكي ضد ألمانيا واليابان. يكتب كيربي أن الجامعة «أصبحت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالرسالة الوطنية الأمريكية».

على الرغم من جميع إنجازات كونانت، يُنسب كيربي الفضل إلى رئيس لاحق بكثير، وهو نيل رودينستاين، في تحويل هارفارد إلى القوة التي تبدو حاضرة في المجتمع الأمريكي كما هي عليه اليوم. خلال فترة رودينستاين في التسعينيات، ضاعفت هارفارد وقفها أربعة أضعاف، ليصل إلى 19.2 مليار دولار بنهاية العقد. استفادت الجامعة من هذه القوة المالية للتوسع في المناطق المجاورة لكامبريدج، ماساتشوستس، مثل ألستون، حيث شيدت حرمًا جامعيًا جديدًا ومرافق بحثية متطورة.

مع اقتراب نهاية فترة عمله، زار رودينستاين الصين، حيث لطالما حظيت هارفارد بتبجيل خاص. وقد أدركتُ هذا قبل سنوات في شنغهاي، عندما اقتربت مني مراهقة في الشارع وسألتني عن وظيفتي. عندما أخبرتها أنني أُدرّس في جامعة كولومبيا، أجابت بسخرية: «أوه، كولومبيا ليست هارفارد».

في حين زار جميع رؤساء جامعة هارفارد منذ رودينستاين الصين، والتقى واحد منهم على الأقل بالرئيس الصيني شي جين بينغ، اتبعت المؤسسة مسارها الخاص في إدارة علاقاتها مع الصين. وبينما أنشأت جامعات أمريكية رائدة أخرى فروعًا لها في الصين، بما في ذلك جامعة ديوك وجامعة نيويورك، اكتفت هارفارد بجذب عدد كبير من الطلاب الصينيين إلى كامبريدج، أو ما يسميه كيربي استراتيجية «من القاعدة إلى القمة».

مع ذلك، تبدو حظوظ هارفارد اليوم، محليًا ودوليًا، أكثر عرضة للخطر من أي

وقت مضى. فمنذ بداية ولايته الثانية، خفض ترامب التمويل الفيدرالي لجامعة هارفارد وجامعات أخرى، وهدد اعتماد المؤسسات، وهاجم الاستقلال الأكاديمي وتسجيل الطلاب الأجانب ، وخاصةً الطلاب الصينيين. وقد ألمحت إدارته إلى إجراءات جذرية أخرى قادمة، بما في ذلك فرض ضرائب مرتفعة على الأموال المخصصة للجامعة.

تبرر إدارة ترامب العديد من هذه الإجراءات بادعائها أن الجامعات الأمريكية أصبحت بؤرًا لمعاداة السامية منذ انتشار الاحتجاجات بعد الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة، الذي جاء رداً عن هجوم حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. ومع ذلك، وكما أشرتُ في مقال سابق ، يعتقد العديد من النقاد أن البيت الأبيض يستغل ادعاءات معاداة السامية لخدمة أجندة سياسية محافظة، أو حتى استبدادية، أوسع نطاقًا. وينطبق الأمر نفسه على استشهاد ترامب المتكرر بسياسات التنوع باعتبارها آفة اجتماعية يجب استئصالها.

تُهاجم هذه التهديدات التعليم العالي من جهات متعددة. ورغم ضخامة بعض أوقاف الجامعات الأمريكية، إلا أن الغالبية العظمى منها لا تُستخدم إلا لأغراض مُحددة من قِبَل الجهات المانحة، سواءً كان ذلك بناء مختبر جديد أو تمويل كرسي أستاذي مُموّل في مجال مُتخصص. وغالبًا ما تُستخدم الأموال غير المُحددة أو العامة لتخفيف أعباء الرسوم الدراسية.

حتى في حالة هارفارد، فإن وقفها المالي غير كافٍ على الإطلاق لتعويض المنح البحثية الفيدرالية، التي تُعدّ أساسيةً لعملها الرائد عالميًا في العلوم والطب، وقدرتها على استقطاب أعضاء هيئة التدريس المطلوبين والاحتفاظ بهم. في الوقت نفسه، تُضعف جهود ترامب لمنع هارفارد من قبول الطلاب الدوليين قدرتها على استقطاب أفضل المتقدمين عالميًا. قد تكسب هارفارد معاركها القانونية ضد البيت الأبيض، لكن من غير المرجح أن يمنع أي

شيء ترامب الانتقامي من مواصلة حملة مضايقة الجامعة.

عند قراءة تاريخ كيربي، يتعزز الشك حول قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على جامعاتها الرائدة عالميًا في ظل هذه الهجمات. فمن بين أمور أخرى، ستضر هذه الإجراءات بالاقتصاد الأمريكي. فبالنسبة لإدارة منشغلة باختلالات الميزان التجاري، لم تُولِ أهمية تُذكر لقوة التعليم العالي في تحقيق الدخل. في العام الدراسي 2024-2023، ساهم الطلاب الدوليون بما يُقدر بـ 43.8 مليار دولار في الاقتصاد الأمريكي.

ويطرح سؤال آخر لم ينل إلا قدر ضئيل للغاية من النقاش العام: أليست الولايات المتحدة هي المستفيد الأكبر ليس فقط من ريادتها في مجال التعليم، بل وأيضاً من نشر أفكارها ومثلها العليا في مختلف أنحاء العالم من قِبَل أشخاص تشكلوا بشكل أساسي من قِبَل جامعاتها؟

إن الصورة التي يرسمها كيربي لأهداف الصين التعليمية ينبغي أن تُثير قلق الراغبين في تقييد تمويل الجامعات الأمريكية أو تقييد أنشطتهم. تستثمر بكين في التعليم العالي بوعيٍ بالغ، وبنطاقٍ ووتيرةٍ تتجاوز أي برنامجٍ تنمويٍّ وطنيٍّ عاجلٍ شهدناه.

كما ذكر كيربي صراحةً، في القرن الحادي والعشرين، «الصين هي صاحبة أكبر طموحات التعليم العالي». فمن عام 1978 إلى عام 2020، ارتفع عدد الطلاب المسجلين في الجامعات الصينية بشكل كبير من حوالي 800 ألف طالب إلى أكثر من 40 مليون طالب. في عام 1999، لم يكن سوى 3% من الصينيين يرتادون الجامعات؛ أما اليوم، فقد ارتفع هذا الرقم إلى أكثر من 50%. وفي الوقت نفسه، بدأ المزيد من الطلاب الدوليين يتوافدون إلى الصين. فمن عام 2013 إلى عام 2018 - وهو العام الذي تتوفر فيه أحدث الإحصاءات - تضاعف عدد الطلاب من الدول الأفريقية الذين يدرسون في الصين ليصل إلى 81 ألف طالب. وينعكس هذا النمو على الطلاب من مناطق أخرى أيضًا.

لا تقتصر طموحات الصين على الكم. ففي عام 2008، ووفقًا لتصنيف دولي، لم تكن أي مؤسسة صينية ضمن أفضل 200 جامعة في العالم. وبعد عشر سنوات فقط، دخلت ثلاث منها قائمة أفضل 100 جامعة. واحتلت جامعتان منها، وهما جامعتا تسينغهوا وبكين، مكانًا بين أفضل 25 جامعة في عام 2021، حيث تفوقت تسينغهوا على جميع أعرق الجامعات الأمريكية باستثناء جامعتين. وقد قيّمت بكين أن 42 جامعة صينية «في طريقها» لتصبح أو «تمتلك الإمكانات» لتصبح جامعات عالمية المستوى.

تتحدث الحكومة الصينية صراحةً عن التعليم باعتباره «حجر الزاوية في النهضة الوطنية». ويكتب كيربي أن نموذجها في الغالب هو النظام الجامعي الأمريكي، الذي خلف النظام الألماني قبل قرن من الزمان كأعظم نظام جامعي في العالم. ومع ذلك، تخضع الجامعات الصينية لسيطرة حكومية مباشرة أكبر بكثير من الجامعات الأمريكية وغيرها من الجامعات الغربية. وهذا يؤثر على المواضيع التي يمكن البحث فيها ومناقشتها، وكذلك على الأسئلة التي يمكن طرحها وكيفية الإجابة عليها.

في ضوء ذلك، يبقى السؤال مطروحًا حول ما إذا كانت الصين ستنجح تمامًا دون منح جامعاتها مزيدًا من الحرية الأكاديمية، ودون أن تصبح مركزًا حقيقيًا للتعلم العالمي، منفتحًا على العالم وأفكاره. بغض النظر عن ذلك، يبدو أن الولايات المتحدة تتعثر في الاتجاه المعاكس، وتخطط علنًا لتدمير ما كان مصدرًا رئيسياً لحيويتها على مدار القرن الماضي.

هوية البحث

اسم الباحث: هوارد دبليو فرينش - مجلة فورين بوليسي

عنوان البحث: هل تستطيع الولايات المتحدة أن تصبح قوة عظمى بدون هارفارد؟

تأريخ النشر: تشرين الأول - أكتوبر 2025

رابط البحث:

https://foreignpolicy.com/2025/06/10/trump-harvard-attacks-us-universities-great-power-china-history/

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org